

واقع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية -دراسة ميدانية للمدارس الابتدائية بمدينة الجلفة
The Reality of Mixing Children with Special Needs with Ordinary Counterpart in -Scientific
Sections; A Field Study on a Sample of Elementary Schoolchildren in Jilfa

فتحي قيرع

جامعة زيان عاشور-الجلفة

Fathi Gairaa

university Ziane Achour of Djelfa

fathi2015@gmail.com

فطيمة حدادو*

جامعة محمد بوضياف-المسيلة

Fatima Hadadou

Mohammed Boudiaf University, M'sila

hadadoufati@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/29

تاريخ القبول: 2022/09/07

تاريخ الاستلام: 2022/07/14

الملخص: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تشخيص واقع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية؛ وذلك من خلال معرفة الإجراءات المعتمدة في دمج هذه الفئة؛ والتعرف على الإمكانيات المتاحة. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي مما يتناسب مع أغراض الدراسة، وبعد توزيع الاستمارة على الأساتذة الدائمين الذين يشرفون على عملية الدمج في مدينة الجلفة (مجتمع البحث) والبالغ عددهم 40 أستاذا موزعين على مدارس مختلفة تم اختيارهم بالطريقة العمدية، وبعد جمع البيانات تمت معالجة فرضية الدراسة بحساب التكرارات وحساب النسب المئوية.

بعد قيامنا بإجراء الدراسة الميدانية للمدارس الابتدائية بمدينة الجلفة توصلنا إلى أن هناك استراتيجيات متبعة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، وذلك من خلال تطبيق إجراءات وإتباع البرامج العادية لدمج هذه الفئة، وبالرغم من نقص الإمكانيات المتاحة والتي تساعد على دمج هذه الفئة، حيث أن من أهم الصعوبات التي أعاقت السادة الأساتذة في تحقيق الأهداف الموجودة والمتمثلة في دمج هؤلاء التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، في ظل تواجد أساتذة غير مكونين في هذا الإطار، وعدم توفر برنامج خاص يتماشى مع قدرات الأفراد المعاقين وخاصة هؤلاء الذين يعانون من (ضعف عقلي شديد، توحد). إلا أن الذين يعانون من إعاقة حركية، والتلاميذ الذين استفادوا من عملية زرع القوقعة فقد كان تحصيلهم العلمي مماثلا للتلاميذ العاديين، حيث أن انعدام الإمكانيات في بعض المؤسسات المساعدة على التحصيل العلمي ونقصها في مؤسسات أخرى تعتبر من العوائق الكبرى في دمج هذه الفئة.

الكلمات المفتاحية: دمج المعاقين، ذوي الاحتياجات الخاصة، التأهيل، التلاميذ المتخلفين ذهنيا.

* المؤلف المرسل

Abstract The present study seeks to diagnose the reality of de-segregating children with special needs with others. This is through knowing the recognized strategies in this area as well as considering possible facilities. To fulfill the study objectives, the descriptive analytical methodology was administered. A questionnaire was distributed on tenured staff who supervise de-segregation in Jelfa, i. e., the research population, who were about 40 members belong to different schools and who were strata selected. After data gathering, the study hypothesis was processed using frequencies and percentages estimates.

After doing the field study in the primary schools in Jelfa, we found out that there are strategies adopted to mix children with special needs with others using the measures and programs specified for de-segregation. The most common difficulties that hinder mixing children with special needs with ordinary children are that there were no qualified teachers and there were no programs that are specifically prepared for handicapped children especially those who are mentally feeble and those who are autistic. However, the children who are physically handicapped as well as those who have benefited from shell cultivation have academically achieved as well as their ordinary counterparts. The absence of facilities that enhance achievement in some schools and the lack of them in others is one of the main hindrances to mix handicapped children with their ordinary counterparts.

Keywords: Handicapped De-segregation, Children with special needs, Rehabilitation, Retarded children.

مقدمة:

إن من مظاهر رقي المجتمع وتقدمه الاهتمام بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المدارس العادية، وتحقيق الرعاية الخاصة بهم وتأهيلهم: لأن الإنسانية الحقيقية تدعوا دائما إلى ضرورة استمتاع الإنسان أيا كان هذا الإنسان من حيث جنسه ولونه كما له حق الاستفادة الكاملة بمختلف أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وكل ما من شأنه أن يشعر الإنسان بوجوده في هذه الحياة وإذا كان هذا مطلوبا على هذا النحو للإنسان العادي السوي فانه

أكثر إلحاحا في الطلب للإنسان الذي ابتلي بأي عاهة أو قصور في أي جانب من جوانب النمو الإنساني كالجسمي، العقلي وهم ما يعرفون بذوي الاحتياجات الخاصة.

لقد اتجه العالم في الآونة الأخيرة نحو الاهتمام بفهم فئة المعاقين قصد رعايتهم وتوفير الخدمات الصحية والتأهيلية لهم، وذلك من أجل الاستفادة بما تبقى لديهم من قدرات ومن ثم تحقيق الكفاية الذاتية والاجتماعية والمهنية التي تمكنهم من الحياة والتوافق مع المجتمع بشكل يجعلها تحقق الجودة في جميع الجوانب المتعلقة بالخدمات التعليمية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة على كافة مستويات النظام التعليمي، بما يضمن لهم الدمج الجيد للمشاركة في تنمية المجتمع.

1. إشكالية الدراسة:

إن ما يميز العصر الحديث هو زيادة الوعي الإنساني، وهو ما شهدته ميدان التربية الخاصة من عملية التحديث خاصة بعدما شهد ميدانها اهتمام كبير بذوي الاحتياجات الخاصة وسبل التكفل بهم ورعايتهم باعتبارهم من ذوي الحقوق في التأهيل الأكاديمي، حيث كان ينظر في العقود الماضية إلى هؤلاء الأشخاص على أنهم غير عاديين ويجب عزلهم عن المجتمع في ملاجئ ومراكز خاصة وفي السنوات الأخيرة من هذا القرن ظهر اتجاه قوي في العناية بفئة المعوقين وبعد أن كان ينظر إلى هؤلاء نظرة إهمال واللامبالاة أصبحت النظرة إليهم إنسانية باعتبار أنهم أفراد في مجتمعهم لذلك وضعت مراكز خاصة بهم وابتكرت طرق التقييم التي تتلاءم معهم ووضعت المادة التعليمية التي تتناسب مع مستوياتهم وضرورة توفير كافة الحقوق الأساسية لهم حسب ما تنص عليه التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية وكذا الجمعيات الدولية التي تهتم برعايتهم وما توصي به دائما التقارير الختامية للمؤتمرات في كل المناسبات عن ضرورة الاهتمام بحاجياتهم وبتربيتهم.

وتنادي التربية الحديثة كما تنادي الفلسفات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها المجتمعات اليوم، بحق كل فرد بالانتفاع بالخدمات التربوية التي تساعد على النمو، والوصول إلى أقصى مدى تؤهله له إمكانياته، ومن ثم بدأ الاهتمام جليا في العناية بالمعاقين حتى تهيأ لهم حياة أفضل، ومستوى معيشة مناسب، فالطفل المعاق مواطن وإنسان له حقوق، وعليه واجبات شأنه في ذلك شأن المواطن العادي، فالطفل غير العادي على الدولة من الحقوق ما للطفل السوي تماما في ظل المجتمع الديمقراطي (طه، 2014، ص. 12)

حيث تعتبر " و. م. أ " من الدول الرائدة وذلك بتطبيق فكرة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية بأشكالها المختلفة حيث أصدر " الكونغرس الأمريكي " قانون التعليم لجميع

الأطفال المعاقين وذلك لتعزيز من حماية ذوي الإعاقة وإعادة تسميته ليكون قانون التعليم للأفراد المعاقين.

لقد اهتم التشريع الجزائري برعاية هذه الفئة الموجودة من خلال دمجهم في الأقسام العادية في العديد من المواد التي تضمن مجانية التعليم وتكافؤ الفرص وإجبارية التعليم الأساسي اذ يشكل ذوي الاحتياجات الخاصة شريحة هامة من المجتمع الجزائري ففي إحصاء الجزائر عام 1998 بلغ تعدادهم 1.605.160 نسمة من مجموع السكان البالغ 29.100.867 نسمة (الديوان الوطني للإحصائيات: توزيع المعاقين في الجزائر سنة 1998)

غير أن واقع فئة المعوقين في الجزائر هو التهميش والإقصاء وسوء الإدماج في المجتمع حيث يشكل ميلاد طفل معاق في العائلة صدمة شديدة تتبعها مشاعر الخجل والإنكار من جهة ومشاعر الشفقة عليه من جهة أخرى، حيث يتعرض المعوق للإهمال من حيث التكوين والتعليم وغالبا ما يتعرض للتسرب المدرسي بسبب قلة الاهتمام والتأطير ونسبة الأمية كبيرة جدا في أوساط المعاقين والمستوى في تدهور مستمر لأن أبواب المدرسة في أغلب الأحيان تكون مسدودة في وجههم لأتفه الأسباب خاصة في غياب إجراءات تحسيسية تعمل على مساعدة وإرشاد العائلات والعاملين في ميدان التربية في سبيل مواجهة هذه الصدمة والتغلب عليها والعمل على دمجهم في المدارس العادية وذلك باعتبارهم مواطنين عاديين لهم كافة الحقوق. وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الاستراتيجيات المتبعة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية؟ ثم ما هي الإجراءات المعتمدة لدمج هذه الفئة في الأقسام العادية؟

2. فرضية الدراسة:

الفرضية العامة:

تؤثر الاستراتيجيات المتبعة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية.

الفرضية الجزئية:

تؤثر الإجراءات المتبعة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:

- إثراء البحث العلمي وتطويره.
- تشخيص واقع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية من خلال التطرق إلى واقع عملية الدمج وأهم العراقيل التي تواجه سيرها وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

• نظرا لكون عملية الدمج تفرض مجموعة من الإجراءات اللازمة من خطوات وترتيبات لازمة تتبعها المدرسة، فدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية لا يكون اعتباريا بل يستند إلى إجراءات مهمة وضرورية فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على الإجراءات المتبعة.

• التعرف على دور البرامج المتبعة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية.
• نظرا لأهمية وجود إمكانيات مناسبة تعتمد عليها المدرسة والتي لا يمكن العمل بدونها جاءت هذه الدراسة للتعرف على هذه الإمكانيات ومدى مساهمتها في تحقيق عملية الدمج.

4. أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة موضوع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية باعتبار عملية الدمج عملية تؤدي إلى اعتبار أفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أفراد عاديين لهم الحق في التعليم.

• تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضا من خلال ما يسهم به ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وذلك بتوسيع نطاق المعرفة لدى ذوي الاحتياجات الخاصة وتنمية مهاراتهم التي تساعدهم على التأقلم مع أقرانهم ومع المجتمع.

• مما يزيد الموضوع أهمية أن الدراسات التي تناولت دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية قليلة جدا في الجزائر وبالتالي فإن الدراسة الحالية تسد ثغرة في الدراسات العلمية في هذا المجال وما تسفر عنه من نتائج سوف تكون له قيمة تطبيقية للعاملين في مؤسسات أو مراكز رعاية المعاقين أو المشرفين على عملية الدمج.

وبالتالي تعد هذه الدراسة إضافة للتراث العلمي فيما يخص هذه الفئة في الجزائر لرفع اللبس حول هذه الفئة وإدماجها في المجتمع

5. تحديد المفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم من الخطوات الهامة لأي بحث علمي خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ويتضح أن هناك العديد من المعاني والتعريفات المختلفة لمفهوم واحد فهي تختلف بناء على اعتبارات يمكن تحديدها فيما يلي:

○ أن هذه المفردات تختلف من حيث اختلاف الراصدين لها.

○ أنها تختلف باختلاف المتخصصين فيها.

○ أنها تختلف باختلاف المتعاشين معها (علي غربي فضيل دليو، 1999، ص 90)

لهذا علينا تحديد مضامين المفاهيم المستخدمة في دراستنا تحديدا محكما ودقيقا يمكنه

من إزالة اللبس الذي يعتري المفهوم، والمفاهيم نوعان عامة وإجرائية.

الدمج التربوي: يعرف الدمج بأنه: " وجود الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين في نفس حجرة الدراسة وبذلك يعطي الطفل المعاق فرصة للاقتحام في الحياة الطبيعية". ويشير "كمال سالم" إلى أن المفهوم الشامل لعملية الدمج هو أن تشمل فصول ومدارس التعليم العام على جميع الطلاب بغض النظر عن الذكاء أو الموهبة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو الخلفية الثقافية للطلاب، ويجب على المدرسة العمل على دعم الحاجات الخاصة لكل طالب.

ويعرف (طلعت، 1994) "الدمج بأنه: " عبارة عن حالة تهيئ أو استعداد تام لدى المربين والعاملين مع المعاقين، ولدى الوالدين والمجتمع عامة لتوفير تعليم الأطفال المعاقين، أو الأطفال ذوي صعوبات التعلم داخل البيئة المهيأ لكل الأطفال الآخرين في المدرسة العادية والمنزل والبيئة المحلية، وحيثما تبدو الجدوى من هذا الدمج، أما إذا فهم البعض الدمج على أنه إعادة توزيع للأطفال المعاقين ووضعهم في المدارس والفصول العادية دون تهيئتهم وإعدادهم، فإن هذا ينطوي على مأساة للأطفال والمعلمين على حد سواء " (طه، 2014، ص 41).

وقد أوضح مركز دراسات التعليم الدمجي مجموعة من المبادئ المهمة في تعريف الدمج:

- تقدير كل التلاميذ بصورة متكافئة.
 - زيادة مشاركة كل التلاميذ في ثقافات، ومناهج، ومجتمعات المدارس المحلية والحد من عزلهم عنها.
 - إعادة بناء الثقافات والسياسات والممارسات في المدارس حتى يتسنى لها الاستجابة لتنوع التلاميذ واختلافهم بها.
 - تقليل معاقات التعلم والمشاركة لجميع التلاميذ.
 - رؤية الفروق بين التلاميذ على أنها مصادر لدعم التعلم، وليست عقبات ينبغي التغلب عليها.
 - الاعتراف بحق التلاميذ في محيطهم المحلي.
 - تحسين المدارس من أجل التلاميذ ومن أجل أعضاء هيئة التدريس العاملين بها أيضا.
 - التأكيد على دور المدارس في بناء المجتمع وتنمية القيم، وأيضا في زيادة التحصيل.
 - رعاية علاقات الدعم المتبادلة بين المدارس والمجتمعات.
 - الاعتراف بأن الدمج في التعليم هو أحد جوانب الدمج في المجتمع. (طه، 2014، ص ص.
- (43-42)

التعريف الإجرائي: هو العملية التي تجمع بين الأفراد العاديين والغير العاديين في نفس الصف الدراسي رغم الاختلاف الواضح بينهم في بيئة بعيدة عن العزل وهي بيئة الفصل الدراسي العادي

بالمدرسة العادية، وأن يستفيد الفرد المعاق مثله مثل الأفراد العاديين من كافة الخدمات الأكاديمية والترويحية والتربوية والرياضية والطبية والاجتماعية المقدمة.

ذوي الاحتياجات الخاصة: ظهر هذا المصطلح خلال الربع الأخير من القرن العشرين في أمريكا وذلك للتعبير عن مزيد من الإيجابية والتفاؤل حيال الأطفال الذين يختلفون بدرجة ملحوظة عن أقرانهم - سواء سلبا أو إيجابا- بدرجة تستدعي إجراء تعديلات في الممارسات المدرسية، أو المناهج الدراسية، أو الخدمات التربوية لمواجهة حاجاتهم الخاصة، ومساعدتهم على تحقيق أفضل مستوى من النمو (طه، 2014، ص7)

التعريف الاصطلاحي: تعرف عند زكي حسين زيدان "أنها الفئات الغير سوية جسميا أو حسيا أو فكريا أو حركيا أو اجتماعيا أو عقليا يصفهم المجتمع بالشذوذ وغير الأسوياء لمعتقدات مختلفة ويحتاجون إلى رعاية خاصة وبيئات علاجية مناسبة (زيدان، 2009، ص.11).

وهنا يظهر مفهوم الحاجة وهو مفهوم فسيولوجي يشير إلى أي شيء يؤدي إلى الحرمان منه إلى المرض أو اضطراب أو خلل في الاتزان العضوي للفرد، وهي شائعة بين جميع المخلوقات الحية فالشعور بالجوع يعبر عن نقص مواد معينة في الدم وبالتالي يختل التوازن وتظهر الحاجة إلى الطعام الذي يعيد الاتزان إلى المخلوق الحي، وبالمثل تظهر الحاجة إلى الطعام الذي يعيد الاتزان إلى المخلوق الحي، وبالمثل تظهر الحاجة إلى الماء والهواء... الخ، وقد تبدو الحاجة أيضا في ضرورة التخلص من مواد معينة عندما تزيد نسبتها في الجسم.

وهكذا يستخدم مصطلح الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة -في مجال التربية- للإشارة إلى أولئك الأطفال الذين يختلفون عن أقرانهم في واحدة أو أكثر من الخصائص التي تؤثر على عملية التعلم فتحول دون قدرتهم على تعلم المهارات الأكاديمية (قراءة، كتابة، حساب) بنفس مستوى أقرانهم، أو قد يتميزون بقدرات عالية في تعلم هذه المهارات بصورة تفوق أقرانهم كثيرا، وفي مثل هذه الحالات يتحتم إجراء بعض التعديلات في البرامج التربوية والخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال أي إلى برامج التربية الخاصة. (طه، 2014، ص. 11)

التعريف الإجرائي: ذوي الاحتياجات الخاصة هم أولئك الأشخاص الذين يتميزون بإعاقات عن غيرهم من الأشخاص العاديين، وهذه الإعاقات تختلف من شخص لآخر فنجد منها الوراثية وكذا المكتسبة وهم يحتاجون لحاجات خاصة دون غيرهم.

المعاقون:

التعريف الاصطلاحي: "هم الأشخاص الذين فقدوا حاسة أو عضو أو قدرة أو مهارة أو أكثر تجعلهم يعجزون بشكل مستمر عن القدرة على الانجاز الناجح وتحقيق الذات وإشباع الحاجات

بصورة مستقلة فلا يستطيعون أن يعولوا أنفسهم أو يحيوا حياة كريمة دون مساعدة من الآخرين" (حنفي، 2000، ص 27).

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف التي تطرقنا إليها والخاصة بالمعوق فإنه يمكن اعتبار المعاق حسب ما تتطلبه هذه الدراسة هو ذلك الشخص الذي يعاني من قصور فيزيولوجي بسبب فقدان حاسة أو عضو تجعله عاجزا عن أداء الوظائف في حياته اليومية.
التأهيل:

التعريف الاصطلاحي: هو إصلاح فرد أو عضو حتى يصبح نافعا بعد أن كان عاجزا (عبد القادر المهيري، 1984، ص 1394) فالتأهيل يعني أيضا عملية متداخلة الجوانب تركز على النهوض باللياقة الجسدية والوظيفية العامة وهو من شأنه إن ييسر التأهيل النفسي والاجتماعي (غيث، 2005، ص ص. 390-391)

يقصد بتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية، التي يلزم توفيرها للمعاق وأسرتة لتمكينه من التغلب على الآثار التي تخلفت عن عجزه. (شرف، 2000، ص. 22)

التعريف الإجرائي: عملية تستخدم فيها الإجراءات الطبية والتعليمية والاجتماعية بشكل منسق ومتكامل لمساعدة الشخص المعاق على تحقيق أقصى قدر ومستوى ممكن من الفاعلية لنفسه والاندماج في المجتمع.

المدرسة:

التعريف الاصطلاحي: المدرسة تعني تلك المؤسسة التربوية التي تمثل لب أو جوهر العملية التعليمية وهي تعبر عن عمل متكامل متناسق بتعاون فريق مع العاملين بغرض بذل جهود موزعة بين الأفراد فأى مؤسسة كانت لها إدارة تسيير عملها في المدرسة توجد الإدارة المدرسية إذ تتكون من مديرها ونظيرها ووكيل المدرسة وهناك المعلمون والإداريون والفنيون إضافة إلى رجال الصف الثاني من المستجدين والعمال، كل هؤلاء يجمعهم رباط مقدس إلا هو رباط العمل (أحمد، 2003، ص. 28).

التعريف الإجرائي: عبارة عن مبنى يتعلم فيه التلاميذ وهي مؤسسة تقوم بتزويدهم بالعلم والتربية وهي إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية. حاولنا في عنصر المفاهيم تحديد المفاهيم الأساسية والثانوية التي تقدمها الدراسة باعتبار ان المفاهيم خطوة مهمة لا يمكن تجاوزها ولا يمكن إعداد أي بحث بدونها، لأنها توضح المتغيرات الأساسية للدراسة وبالتالي الاطلاع عليها في أول الأمر يعطي فكرة للقارئ عن الموضوع المدروس

6-النماذج التربوية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنيفاتهم:

لتوفير الوضع التربوي المناسب للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، يكمن في مدى ملائمة هذا الوضع لقدراتهم وحاجاتهم الخاصة مع تكامله قدر الإمكان مع النظام التعليمي العادي وقد اقترح "رينولدز"، و"ودينو"، تنظيمًا متعدد المستويات لتقديم الخدمات التربوية لهؤلاء الأطفال أطلق عليه "النموذج الهرمي للخدمات التربوية" (اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة، 2005، ص.19) وطبقا لهذا النموذج فإن غرفة الدراسة العادية تمثل أقل البيئات لتقديم خدمات التربية الخاصة، وهي تناسب معظم أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم المتفوقون عقليا والموهوبين، وكذلك 90 بالمائة على الأقل من المعاقين الذين تعتبر إعاقتهم بسيطة، وتتدرج التعديلات الإضافية لتقديم الخدمات من خدمات استشارية للمعلم العادي يقوم بتدعيمها معلم متخصص في التربية الخاصة سواء من خلال غرفة مصادر تم تجهيزها في المدرسة العادية، أو من خلال التجول عبر عدة مدارس في المنطقة التعليمية الواحدة، ويلي ذلك الوضع في فصل خاص ملحق بالمدرسة العادية، إما لبعض أو طوال الوقت، ومن ثم الوضع في مدرسة خاصة نهائية طوال الوقت، وفي النهاية يأتي الوضع في مؤسسات أو معاهد داخلية، ورغم ذلك ففي أي مستوى من هذه المستويات تتمثل القضية المهمة في كيفية تقديم الخدمات الخاصة للأطفال في بيئة أقل تقيدا لحريتهم، وبصورة تتناسب مع حاجاتهم الخاصة، وفي أقصر وقت لازم لتحقيق الأهداف التربوية الخاصة بكل منهم. (طه، 2014، ص. 13-14).

1-6-أهم النظم والأساليب المستخدمة في الرعاية التربوية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:
1-1-1-المدارس أو المعاهد الداخلية: وهي عبارة عن مراكز أو مؤسسات لرعاية بعض الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (سواء بدرجة شديدة أو حادة)، وهي تعد من أكثر البيئات التربوية تقييدا، ويغلب على الأسلوب الرعاية في هذه المؤسسات طابع الايواء، مع تدريب الأطفال المهارات اللازمة للعناية الذاتية والتواصل ومتطلبات الحياة اليومية، ويقوم برعاية هؤلاء الأطفال فريق من المتخصصين على مدى 24 ساعة، بحيث يمكن تقديم المساعدة في أي وقت سواء من الليل أو النهار وتشمل برامج الرعاية مختلف حياة الطفل.

1-2-المدارس الخاصة النهارية: تعد المدرسة الخاصة البيئة التربوية الأكثر تقييدا أيضا لأنها تنعزل تماما عن المدارس العادية حتى في المباني، وتعتبر مثل هذه المدارس وضعا تربويا مناسباً للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (بدرجة شديدة) الذين لا يمكنهم الوصول إلى الحد الأدنى من التكيف والاستجابة لمطالب المدرسة العادية، وغالبا ما تعد لهؤلاء الأطفال برامج تركيز بدرجة

كبيرة على تنمية المهارات الأساسية اللازمة لحياتهم بين الجماعة، مثل مهارات العناية بالذات والمأكل والملبس، والمهارات الاجتماعية، والمهارات الأكاديمية الأساسية (القراءة والكتابة والحساب).
3-1-6- الفصل الخاص الملحق بالمدرسة العادية: إما لبعض أو طوال الوقت حيث يوضع الطفل مع أقرانه ممن يعانون من إعاقات (سواء مماثلة لإعاقته أو مختلفة عنها)، مع إمدادهم ببرامج تربوية خاصة في صورة برامج فردية، يقوم بتقديمها لهم معلمو التربية الخاصة لكل طفل على حده، وهنا يسمح لهؤلاء الأطفال بالاشتراك مع أقرانهم العاديين بالمدرسة في مختلف الأنشطة غير الأكاديمية كالموسيقى والرسم والتمارين الرياضية والفسح والحفلات الترفيهية.....)

ويناسب هذا الأسلوب المعاقين (عقلياً، بصرياً وسمعيًا، وبدنيًا، وسلوكيًا....) سواء بدرجة متوسطة أو شديدة ممن لا يستطيعون التعلم والالتزام بمتطلبات غرفة الدراسة العادية ويحتاجون - ولو لفترة زمنية معينة- درجة أكبر من الاهتمام الفردي والمساعدات المتخصصة التي يصعب تقديمها لهم في تلك الغرفة، مع مراعاة إلحاقهم بغرفة الدراسة العادية لأطول مدة ممكنة لتحقيق مزيد من الدمج لهم مع أقرانهم العاديين.

4-1-6. غرفة الدراسة العادية: حيث يلحق الطفل بغرفة الدراسة العادية بصورة أساسية، ويتم إمداده بالمساعدات الخاصة في المجالات التي يحتاج إلى خدمات خاصة فيها، وذلك إما عن طريق ذهابه إلى غرفة المصادر (وهي غرفة ذات تجهيزات خاصة ويعمل بها معلمون متخصصون في التربية الخاصة) وفق جداول زمنية معينة، أو عن طريق معلم متجول يأتي إلى المدرسة مرة أو أكثر أسبوعياً، أو عن طريق المعلم العادي من خلال استشارة معلم التربية الخاصة بالمنطقة التعليمية...)

وجدير بالذكر أن هذا الأسلوب يناسب معظم أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من ذوي الإعاقات البسيطة والمتوسطة وبعض ممن يعانون من إعاقات شديدة مثل المعاقين بصرياً وسمعيًا، وذوي صعوبات التعلم أو بطء التعلم، أو ممن يعانون اضطرابات سلوكية أو اضطرابات في اللغة أو اضطرابات النطق والكلام، والمعاقين بدنياً (خاصة المعاقين حركياً) ومن يعانون من أمراض مزمنة)

ويعتبر نموذج غرفة المصادر من أكثر نماذج تقديم الخدمات في المدرسة العادية انتشاراً وتعرف غرفة المصادر على أنها غرفة صف بالمدرسة، ولكنها تعدل بصورة تتناسب مع أداء عدة وظائف تخدم كأحد البدائل التربوية الخاصة في المدرسة العادية، وتستطيع الغرفة بقليل من تكامل الجهود أن ترقى إلى درجة مركز للخدمات التربوية الخاصة، لصالح جميع تلاميذ المدرسة، وربما المدارس المجاورة في نفس المنطقة.

ومن أهم ما تتميز به غرفة المصادر دون البدائل الأخرى، أن التلميذ يستخدم الغرفة فترة غالبا ما تكون أقل من نصف اليوم المدرسي، وربما تكون المدة مقابلة لزمان حصة أو حصتين، وهذا يسمح للطالب أن يكون بالفصل العادي معظم اليوم الدراسي، وذلك بعكس تلميذ الفصل الخاص الذي يبقى كل وقته بفصل التربية الخاصة.

كما أن تلميذ غرفة المصادر قد يتلقى دعما إضافيا من معلم التربية الخاصة، وذلك يتم في الفصل العادي، وعلى أية حال فإن برنامج غرف المصادر أصبح أكثر البدائل شيوعا في التربية الخاصة منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين. (طه، 2014، ص ص. 14-17)

2-6- تصنيفات ذوي الاحتياجات الخاصة:

لقد ظهرت محاولات بحثية من أجل تصنيف ذوي الاحتياجات الخاصة وبالتالي نعتمد على تصنيف ورد في كتاب زينب محمود شقير وعليه تصنف الإعاقة على أساس سبب الإعاقة:

- إعاقة خلقية أو أنها حدثت في الطفولة المبكرة.
 - إعاقة بسبب حادث أثناء الحمل أو مرض مهني
 - إعاقة بسبب حادث على الطريق العام أو في المنزل أو أثناء اللعب
 - إعاقة بسبب مرض أو علة معينة.
- وهناك من يصنف الإعاقة بحسب مظاهر النمو المختلفة التي تظهر فيها الإعاقة:
- أصحاب العجز البدني: وهم المقعدون والمشلولون ومرض القلب.
 - أصحاب العجز الحسي: كالمكفوفين والصم.
 - أصحاب العجز العقلي: وهم مرضى العقول وضعفاء الفهم.
- وهناك من يصنف الإعاقة على أساس بيانات تشخيصية (طبيعية) (شقير، 1999، ص ص.

(14-12):

- كف البصر
- عيوب النطق
- التخلف العقلي
- الأمراض الذهنية
- الاضطرابات السلوكية
- عجز الأطراف
- اضطرابات التعلم
- مرض السل والأمراض المختلفة الأخرى.

كما ورد تصنيف آخر يجعل من المعاقون يختلفون من حيث طبيعة الإعاقة حيث يرى عثمان لبيب 1993 أن الأفراد المعاقين يختلفون من حيث تباين طبيعة الإعاقة ومن حيث درجة تأثيرها على قدرات الفرد وأداء المهارات السلوكية، وقد صنف فئات الإعاقة إلى ثلاث أصناف:

1-2-6-المعاقون جسمياً: مثل الصم والبكم والمصابين بعيوب النطق والكلام، المكفوفين وضعاف البصر، المقعدون بعاهات حركية مثل فقدان يد أو رجل أو شلل أطفال، المصابون بأمراض مزمنة كأعراض القلب والصدر والمخ.

2-2-6 المعاقون ذهنياً: وهم فئات تعاني من قصور أو توقف في نمو الذكاء (فراج، 1993، ص ص. 4-5):

- القابلون للتعليم ويتراوح ذكاؤهم بين 50-70 درجة
 - القابلون للتدريب ويتراوح ذكاؤهم بين 25-50 درجة
 - شديدو التخلف (معتوهون) ويكون ذكاؤهم أقل من 25 درجة
- كما تقع تحت هذا القسم فئات الأفراد الذين يعانون من مرض عقلي كالفصام والبرانويا لقد تعددت المفاهيم التي يتداولها المتخصصون والعاملون في هذا الميدان واستخدموا المصطلح الواحد بمعان مختلفة، أما الباحثون العرب فقد استخدموا مصطلحات كثيرة منها القصور العقلي والنقص العقلي والتأخر العقلي والشذوذ العقلي والإعاقة العقلية ويرجع هذا التعدد إلى ظروف ترجمة المصطلحات الانجليزية (حلاوة، 2008، ص. 16)
- التخلف الذهني البسيط: يشكل أطفاله والذين يطلق عليهم اسم القابلين للتعليم ما نسبته حوالي (85%) من مجموع الأطفال المتخلفين ذهنياً، وتتراوح درجة الذكاء لهذه الفئة من 9 إلى الأطفال (55-69) درجة؛ يتراوح العمر العقلي لدى الأطفال ذو التخلف الذهني البسيط من 9 إلى أقل من 12 سنة، حيث بإمكانهم اكتساب اللغة بدون صعوبات كبيرة ولكن ببطء فهمهم واستخدامهم للغة عادة ما يكون محدوداً يمكنهم اكتساب استقلالية ذاتية واستقلالية اجتماعية.
 - التخلف الذهني المتوسط: تتراوح درجة الذكاء لدى الأطفال ذوي التخلف الذهني المتوسط بين (40-54) درجة ويطلق على هذه الفئة من الأطفال اسم الأطفال القابلين للتدريب يتراوح العمر العقلي لدى الأطفال ذو التخلف الذهني المتوسط من 6 إلى أقل من 9 سنوات، أغلبهم يتمكنون من الكلام لكن لديهم صعوبات للتواصل مع محيطهم.
 - التخلف الذهني الشديد: الأطفال ذو التخلف الذهني الشديد تتراوح درجة الذكاء لديهم بين (25-39 درجة)؛ يتراوح العمر الذهني لدى الأطفال ذو التخلف الذهني الشديد من 3 إلى أقل

من 6 سنوات، يظهرون صعوبات تشبه إلى حد ما الصعوبات التي يواجهها ذو التخلف الذهني المتوسط لكن بصفة أكثر حدة.

- **التخلف الذهني العميق:** الأطفال ذو التخلف الذهني العميق تقل درجة الذكاء لديهم عن (24) درجة؛ يكون العمر الذهني لدى هؤلاء الأطفال أقل من ثلاث سنوات، يبدأ التخلف الذهني في معظم الحالات منذ الطفولة المبكرة وتؤثر على كل عملية النمو، أطفال هذه الفئة بحاجة إلى إشراف ورعاية مستمرين ويكون ذلك في محيط مؤسستي. (صديقي، 2022، ص ص. 31-32) من خلال ما سبق ذكره يظهر الاختلاف والتعدد من حيث تصنيف الإعاقة الذهنية.

3-2-6- المعاقون اجتماعيا:

- **المعرضون للانحراف** من أطفال الأسر المتصدعة، اللقطاء، الأحداث المنحرفون، المدمنون على المخدرات والمسكرات.

الإعاقة الاجتماعية وهي الفئات التي تعاني من عدم قدرتهم على التوافق الاجتماعي في بيئاتهم ويمارسون سلوكيات منحرفة مثل الأحداث الجانحين والمنحرفين الكبار ونزلاء السجون والمدمنين ويضيف البعض جماعات الأقلية نظرا لتعرضهم للتمييز العنصري وفئة المسنين بوصفهم فئات تعاني من مشكلات تفاعلاتهم الاجتماعية مع الآخرين (هلال، 2009، ص. 17). كما يرى "فهد المغلوث" 1999 أن هناك 7 إعاقات رئيسية يجدر الإشارة إليها وقد عرف كل منها في الجدول الموالي الذي يوضح تصنيف المعاقين.

التعريف	فئة الإعاقة
انخفاض ملحوظ في مستوى القدرات العقلية العامة (درجة الذكاء تقل عن 70) وعجز في السلوك التكيفي أي عدم القدرة على الأداء المستقل أو تحمل المسؤولية المتوقعة ممن هم في نفس العمر	التخلف العقلي
اضطراب في العمليات النفسية الأساسية (الانتباه والتذكر والتفكير والإدراك) اللازمة لاستخدام اللغة أو فهمها أو تعلم الكتابة والقراءة والحساب	صعوبات التعلم
فقدان سمعي يؤثر بشكل ملحوظ على قدرة الطفل على استخدام حاسة السمع المتواصل مع الآخرين	الإعاقة السمعية
ضعف بصري شديد حتى بعد تصحيح الوضع جراحيا أو بالعدسات مما يحد من قدرة الطفل على التعلم عبر حاسة البصر بالأساليب التعليمية الاعتيادية	الإعاقة البصرية
اضطرابات شديدة عصبية أو عقلية أو أمراض مزمنة تفرض قيودا وظيفية على إمكانية تعلم الطفل	الإعاقة الجسمية
انحراف السلوك من حيث تكراره أو مدته أو شدته أو شكله عما يعتبر سلوكا عاديا مما يجعل الطفل بحاجة إلى أساليب تربوية	الاضطرابات السلوكية

اضطرابات ملحوظة في النطق أو الصوت أو الصمت أو الطلاقة أو التأخر اللغوي أو عدم تطور اللغة التعبيرية الأمر الذي يجعل الطفل بحاجة إلى برامج علاجية وتربوية خاصة	اضطرابات الكلام واللغة
--	------------------------

المصدر: فهد محمد المغلوث، 1999، ص ص 20-21

هناك الكثير من أنواع ذوي الاحتياجات الخاصة فلا نقتصر على الأنواع العضوية، فهناك أيضا كما لاحظنا الاجتماعية والنفسية ولذلك يجدر بنا الاهتمام بهذه الفئة لأنها بحاجة ماسة للمساعدة من طرف الغير وذلك بقصد تأهيلهم داخل المجتمع باعتبارهم أفراد عاديين لهم كافة الحقوق التي يتمتع بها الشخص العادي.

7- الدراسة الاستطلاعية:

تمكن الدراسة الاستطلاعية الباحث من الاطلاع بعمق على جوانب وتفاصيل موضوعه مما يسهل عليه الفهم الأفضل، والتصور الكامل لهذا الموضوع باستيعاب أبعاده ومكوناته، تفد الدراسة الاستطلاعية في التعرف على طبيعة المجتمع الأصلي وعينة البحث (دليو، 1999، ص. 83) وكنا نهدف من دراستنا الاستطلاعية إلى ما يلي:

- تعديل فرضية البحث وأهدافه.

- التحضير لبناء الشكل النهائي لاستمارة البحث في ضوء نتائج الاستطلاع.

- التعرف على خصائص الأفراد الذين تشملهم الدراسة.

بعد قيامنا بإجراء دراسة استطلاعية للمدارس الابتدائية وذلك بغرض معرفة المدارس التي تحتوي على فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك لتحديد مكان إجراء الدراسة الميدانية إلى أن تم اختيار المدارس الابتدائية التي تحتوي على تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة والذي بلغ عددها 20، مدرسة ابتدائية كذلك تم تعديل الاستمارة، حيث أدخلت عليها تعديلات نهائية.

8- منهج الدراسة:

اعتمد في هذه الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ملائمة لطبيعة الموضوع وأهدافه، وبما أن الدراسة تبحث في موضوع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم أولا بتحديد الوضع الحالي للظاهرة المدروسة، وإعطاء تقرير وصفي عنها.

9- العينة:

اتخذنا الأساتذة الدائمين للمدارس الابتدائية لمدينة الجلفة مجتمع البحث، حيث بلغ عدد الأساتذة 40 أستاذ وأما المدارس الابتدائية فقد بلغت 20 مدرسة ابتدائية، وقد اتخذنا عدد

الأساتذة "مجتمع البحث" والذي عرفه "موريس أنجلس" مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي" (أنجس، 2004، ص. 20).

وتم اختيار عينة قصدية أو "العينة العمدية" وذلك لطبيعة الموضوع فقد تم اختيار الأساتذة الذين يشرفون على تدريس تلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين وتم البحث عن المدارس الابتدائية التي تحتوي على التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة.

10- حدود الدراسة:

1-10 الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية في المدارس الابتدائية التي تحتوي على تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة ويقدر عدد هذه المدارس ب 20 مدرسة ابتدائية وهي كالتالي : مدرسة محفوظي عمر المتواجدة بحي بحرارة، مدرسة ميلود القائد المتواجدة بحي بحرارة، مدرسة فوج 4 المتواجدة بحي بوتريفيس، مدرسة الوثام المتواجدة بحي الوثام وتحتوي على قسم خاص ملحق بالمدرسة العادية مدرسة عشرين أوت المتواجدة بحي بوتريفيس، مدرسة بورقده احمد المتواجدة بحي فكاني، مدرسة بوشنافة مريم المتواجدة بحي 5جويلية، ابتدائية الزريعة المتواجدة بحي الوثام، ابتدائية أول نوفمبر المتواجدة بالقرب من مركب النخيل، ابتدائية زناتي مخلط المتواجدة في حي مسعودي المجمع المدرسي الجديد بحي " زعيتري التونسي" الموجود على مستوى دائرة الادريسية، ابتدائية بوتريفيس، ابتدائية الشلالى يوسف الكائنة بالقرب من معهد التكوين، ابتدائية هاني احمد المتواجدة ببوتريفيس، ابتدائية الهدى، ابتدائية القيبيز أحمد الكائنة بحي الوثام، ابتدائية علاوة يحي، ابتدائية دروازي المتواجدين بحي الضاية.

10-2- الحدود الزمنية:

قمنا بتقسيم المجال الزمني إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: هذه المرحلة دامت 20 يوم قمنا فيها بزيارة استطلاعية للمدارس الابتدائية التي تشمل تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم التعرف على الجو العام للعمل وإجراء لقاء مع بعض المسؤولين بالمدرسة والتحدث معهم بصفة عامة عن موضوع الدراسة والتعرف على واقع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، انطلاقا من مجموعة من الأسئلة تم طرحها ولقد خضع الاستبيان لعدة تعديلات بعد إجراء الدراسة الاستطلاعية.

المرحلة الثانية: دامت هذه المرحلة 05 أيام تم فيها توزيع الاستمارات بشكل نهائي.

11-أساليب المعالجة الإحصائية:

إن أول عمل يقوم به الباحث عادة هو تفرغ البيانات في جداول أو في مدرجات أو منحنيات تكرارية أو أعمدة أو خطوط أو غيرها من الأشكال البيانية الأخرى، وحتى يمكن تنظيم البيانات في جداول إحصائية، فإنها تحتاج إلى ترميز وفرز وتصنيف في الفئات التي يراد الحصول عليها ثم يتم تبويبها بحيث تظهر الأرقام الخاصة بالفئات المختلطة وكذلك المجاميع الفرعية والمجاميع الكلية وما يقترن بهذه الأرقام جميعا من نسب مئوية استخدمنا لمعالجة بيانات هذا البحث الإحصائي ما يلي:

1-11 حساب التكرارات: تم حساب التكرارات لاستجابات الأساتذة

2-11- حساب النسب المئوية: تم حساب النسب المئوية لكل الاستجابات حسب الفئات والعينات.

12- نتائج الدراسة:

نصت الفرضية على " تؤثر الإجراءات المتبعة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية "

جدول رقم (1) خاص بالبيانات الشخصية لمفردات العينة

النسبة المئوية	التكرار		
7.5%	3	من 18 إلى 28 سنة	السن
55%	22	من 29 إلى 39 سنة	
37.5%	15	من 40 إلى 50 سنة	
0%	0	من 51 فما فوق	
100%	40	المجموع	
72.5%	29	ذكر	الجنس
27.5%	11	أنثى	
100%	40	المجموع	
2.5%	1	شهادة التعليم المتوسط	المستوى الدراسي
37.5%	15	ثانوي	
52.5%	21	جامعي	
100%	40	المجموع	
7.5%	3	شهادة ليسانس	الوظيفة
75%	30	أستاذ	
12.5%	05	أرطفوني	
12.5%	05	أخصائي اجتماعي	

0%	0	أخصائي نفسي
100%	40	المجموع

يبين الجدول رقم (1) والذي يمثل البيانات الشخصية لأفراد لعينة الدراسة أن: أغلب الأساتذة هم من الذكور بنسبة (72.5%)، بينما قدرت نسبة الإناث ب(27.5%) وهذا يدل على أن العنصر الذكوري مازال يسيطر على الوظائف المتعلقة بالتعليم وكان لهم الحظ الأوفر من المرأة في الحصول على منصب عمل، حيث أن دور المرأة في مجال الشغل بدأ بالظهور بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة لأن متطلبات العصر فرضت خروجها إلى ميدان الشغل إلى جانب الرجل. نجد أن أغلب الأساتذة يقعون في المجال العمري (29-39 سنة) وذلك بنسبة 55%، مما يبرر أن أغلب مفردات العينة هم في سن أوج العطاء، وهذا طبعاً إذا كان الأستاذ متكيفاً مع بيئة عمله ولا تواجهه أي عوائق ويعيش وضعاً اجتماعياً لائقاً، لأن السن وحده لا يكفي ما لم تصحبه رغبة الإقبال عن العمل، وتوفر الظروف المادية والمعنوية لذلك.

نجد أن الأساتذة الجامعيون بأعلى نسبة حيث تقدر نسبتهم (52.5%) من مجموع المحوئين وتلهم نسبة الأساتذة الحاصلين على شهادة ليسانس تقدر ب: (7.5%)، نلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة الجامعيين والثانويين تتقارب، فذوي المستوى الثانوي هم قدامى يمتلكون خبرة كبيرة في مجال عملهم، أما المستوى المتوسط تنقص النسبة فيها، هذا راجع لأن العمل في المدرسة يتطلب مستوى لا بأس به.

يبين الجدول افتقار المدرسة لوجود أخصائيين في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الضروري أن تحتوي المدرسة على أخصائيين نفسانيين واجتماعيين وأرطوفونيا والأساتذة لأنهم يعملون بشكل متكامل وكل واحد يكمل عمل الآخر، دون أن ننسى دور الجانب الإداري في المدرسة من الضروري توفر نائب المدير، مختص في الإعلام الآلي، مقتصد وغيرهم، فكل مدرسة تحتاج إلى هؤلاء الأفراد الذين يجب أن يعملوا بشكل متكامل فيما بينهم.

الجدول رقم (2) توزيع مفردات العينة حسب نوع الإعاقة المتواجدة داخل المدرسة

النسبة	التكرار	نوع الإعاقة المتواجدة داخل المدرسة
22.5%	9	إعاقة حركية
20%	8	ضعف عقلي متوسط
10%	4	الصم البكم الذين استفادوا من عملية الزرع القوقعي
12.5%	5	توحد
35%	14	ضعف عقلي شديد
100%	40	المجموع

يوضح الجدول رقم (2) توزيع مفردات العينة حسب نوع الإعاقة المتواجدة داخل المدرسة حيث نجد أن التلاميذ الذين يحملون ضعف عقلي شديد لديهم أكبر نسبة وتقدر بـ (35%) في حين تتفاوت النسب في الإعاقات الأخرى، حيث تمثل الإعاقة الحركية نسبة (22.5%)، والضعف العقلي المتوسط نسبة (20%) في حين يمثل التوحد نسبة (12.5%).

نستنتج من خلال هذه البيانات أن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية قد شمل تقريبا جميع أنواع الإعاقات، وهذا ما أكدته النتائج السابقة حيث بلغت نسبة المعاقين (إعاقة ذهنية عميقة) 35% وهذا ما يؤكد على أن وضع التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين استطاع أن يحقق نوع من الدمج والتفاعل بينهم بالرغم من نقص القدرات للمعاقين ذهنيا.

جدول رقم (3) توزيع مفردات العينة حسب إتباعهم طرق في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية

النسبة	التكرار	إتباع الأساتذة طرق في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة
52.5%	21	نعم
47.5%	19	لا
100%	40	المجموع

يوضح الجدول رقم (3) آراء الأساتذة حول إتباع طرق لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث يظهر جليا أن نسبة (52.5%) يتبعون طرقا في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، في حين هناك أساتذة لا يتبعون طرقا في الدمج، وذلك بنسبة (47.5%).

نستنتج من هذه البيانات أن إتباع طرق في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة راجع إلى طبيعة الإعاقة فهي التي تفرض ذلك، إلى جانب غياب تكوين الأساتذة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (4) توزيع مفردات العينة حسب الطرق المستخدمة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة الذين كانت إجاباتهم (نعم)

النسبة	التكرار	الطرق المستخدمة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة
61.90%	13	مزاولة الأنشطة التعليمية والتربوية برفقة التلاميذ العاديين
9.52%	02	إعطاء الحرية لهذه الفئة حتى يتكيفوا مع التلاميذ العاديين
28.57%	06	المعاملة الخاصة
0%	0	عدم الإجابة
100%	40	المجموع

من خلال إجابات المبحوثين يتضح التوجه نحو التأكيد على مزاولة الأنشطة التعليمية والتربوية برفقة التلاميذ العاديين وذلك بنسبة (61.90%)، في حين أكد 6 مبحوثين بنسبة

(28.57%) على معاملة التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة معاملة خاصة، أما النسبة الباقية والمقدرة ب (9.52%) فأكدوا على إعطاء الحرية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتكيفوا مع التلاميذ العاديين.

نستنتج من هذه البيانات أن هناك اختلاف في الطرق المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وذلك قد يكون راجع إلى تكوين الأساتذة وقدراتهم إلى جانب طبيعة الإعاقة.

جدول رقم (5) توزيع مفردات العينة حسب تطبيقهم للطرق المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في

الأقسام العادية

النسبة	التكرار	تطبيق الطرق المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية
95%	38	داخل المدرسة
5%	2	خارج المدرسة
100%	40	المجموع

من خلال إجابات المبحوثين يتضح التوجه نحو تأكيد على تطبيق الطرق المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المدرسة وذلك بنسبة تقدر (95%) أما النسبة الباقية فيكون تطبيق هذه الطرق خارج المدرسة والمقدرة ب: (5%).

نستنتج من هذه البيانات أن الطرق المتبعة في الدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية يكون تطبيقها داخل المدرسة وذلك راجع إلى أن المدرسة هي مؤسسة تربية تهدف إلى تربية الأفراد وتعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم.

جدول رقم (6) توزيع مفردات العينة حسب الأساليب المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام

العادية

النسبة	التكرار	الأساليب المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة
5%	2	أساليب علاجية
37.5%	15	أساليب وقائية
57.5%	23	أساليب تعليمية
100%	40	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نجد بأن أغلب الأساتذة يتبعون الأساليب التعليمية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وذلك بنسبة (57.5%)، في حين تبلغ نسبة الأساتذة الذين يتبعون أساليب وقائية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية (37.5%)، أما نسبة المتبقية والمقدرة ب: (5%) فيتبعون أساليب علاجية.

نستنتج من هذه البيانات أن الأسلوب الأكثر استعمالاً في المدرسة هو الأسلوب التعليمي هذا الأخير الذي يعتبر من أهم الأساليب المعتمدة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة ويظهر ذلك من خلال الفائدة التي يقدمها والمتمثلة في تعلم كل ما يقدم سواء نظري أو تطبيقي، يتمثل الأسلوب التعليمي كلا من طرق التقديم والعرض حتى يتجاوب المتعلم بطريقة سمعية واضحة أو بطريقة مرئية واضحة.

جدول رقم (7) توزيع مفردات العينة حسب التوجيهات التي تقدمها الإدارة فيما يخص دمج ذوي الاحتياجات الخاصة

النسبة	التكرار	توجيهات الإدارة للأساتذة بشأن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة
57.5%	23	نعم
42.5%	17	لا
100%	40	المجموع

يوضح الجدول أعلاه التوجيهات التي تقدمها الإدارة للأساتذة فيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية.

من خلال نتائج الجدول رقم (7) نجد أن المبحوثين الذين أقرروا بأن الإدارة تقدم لهم توجيهات فيما يخص دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية تقدر نسبتهم (57.5%) في حين كانت النسبة (42.5%) تعبر عن الأساتذة الذين يصرحون بأن الإدارة لا تقدم لهم توجيهات. نستنتج من هذه البيانات بأن هناك توجيهات مقدمة من طرف الإدارة للأساتذة بشأن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، هذا دليل على الاهتمام الكبير لإدارة المدرسة بدمج هؤلاء الأفراد فالإدارة مدركة لأهمية الدمج ودوره الفعال في حياة الفرد المعاق.

جدول رقم (8) توزيع مفردات العينة حسب المبحوثين الذين أجابوا بأن الإدارة تقدم لهم التوجيهات بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية

النسبة	التكرار	التوجيهات المقدمة من طرف الإدارة حول دمج ذوي الاحتياجات الخاصة
0%	0	عدم التمييز بين الأفراد
100%	40	مساعدة الفرد على تجاوز مشكلاته
0%	0	علاقات حميمية مع الزملاء
100%	40	المجموع

لقد جاء الجدول التالي ليبين أن نسبة (100%) الذين يؤكدون على أن التوجيهات التي تقدمها الإدارة تتمثل في مساعدة الفرد على تجاوز مشكلاته، أما فيما يخص التوجيهات المتمثلة في عدم التمييز بين الأفراد وإقامة علاقات حميمية مع الزملاء فتتعدى النسبة فيها.

نستنتج من هذه البيانات بأن الإدارة مهتمة بجانب دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وذلك من خلال تقديمها لتوجيهات ضرورية وفعالة في العمل مع هذه الفئة التي تعاني من مشاكل عديدة، مشاكل تعليمية لدى الصغير ومشاكل التأهيل لدى الكبير لأنهم يتطلبون عناية واهتمام كبيرين.

جدول رقم (9) توزيع مفردات العينة حسب الخطوات المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام

العادية

النسبة	التكرار	الخطوات المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة
30%	12	تشخيص الحالات ثم تتم عملية الدمج حسب كل حالة
27.5%	11	العمل على إزالة الفروق بينهم وذلك بخلق جو للتفاعل
42.5%	17	عدم الإجابة
100%	40	المجموع

الجدول الذي أمامنا يمثل الخطوات التي يتبعونها الأساتذة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث يظهر جليا أن نسبة (42.5%) من المبحوثين لا يتبعون أي خطوات في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، في حين نجد نسبة (30%) من المبحوثين لا يتبعون الخطوات المتمثلة في تشخيص الحالات ثم تتم عملية الدمج حسب كل حالة، أما نسبة (27.5%) من المبحوثين يتبعون الخطوات المتمثلة في العمل على إزالة الفروقات بينهم وذلك بخلق جو للتفاعل.

جدول رقم (10) توزيع مفردات العينة حسب نوع الصعوبات التي تعترض عملهم في دمج ذوي الاحتياجات

الخاصة

النسبة	التكرار	الصعوبات التي تواجه عمل الأساتذة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية
32.5%	13	صعوبة التواصل مع الفرد المعاق
20%	08	غياب التكوين في هذا المجال
47.5%	19	صعوبات بدرجة أقل
100%	40	المجموع

من خلال الجدول السابق نجد أن المبحوثين قد صرحوا بأنهم يواجهون صعوبات بدرجة أقل في الدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وذلك بنسبة تقدر بـ (47.5%)، في حين صرح البعض الآخر بأنه يواجههم صعوبات في التواصل مع الفرد المعاق وذلك بنسبة تقدر بـ (32.5%) أما النسبة المتبقية والمتمثلة في صعوبة غياب التكوين في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة تقدر بـ (20%). نستنتج من هذه البيانات أن الأساتذة يعملون بجهد للارتقاء بهذه الفئة وتحقيق لعملية الدمج، فقد تغيرت الأفكار حول هذه الفئة وحل محلها الاهتمام بهم والعمل على ضمان

حقوقهم الاجتماعية وتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص عن طريق سن القوانين خاصة بهم تجعلهم أفراد في المجتمع لهم كافة الحقوق.

جدول رقم (11) توزيع مفردات العينة حسب الأساليب المتبعة والتوجيهات المقدمة من طرف الإدارة حول عملية الدمج في الأقسام العادية.

		أساليب تعليمية		أساليب وقائية		أساليب علاجية		
النسبة %	المجموع	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
57.5%	23	91%	21	13%	02	00%	00	نعم
42.5%	17	9%	02	87%	13	100%	02	لا
100%	40	100%	23	100%	15	100%	02	المجموع

من خلال إجابات المبحوثين يتضح أن الإدارة لا تقدم توجيهات بشأن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية للأساتذة الذين يتبعون الأسلوب العلاجي، وذلك ما تبرره النسبة المئوية المقدره ب(100%)، ونجد أن الإدارة تقدم توجيهات للأساتذة الذين يتبعون الأسلوب الوقائي بنسبة ضئيلة والمقدره ب (13)، أي ما نسبته ب(87%) لا يتلقون توجيهات من طرف الإدارة، في حين تقدم الإدارة التوجيهات للأساتذة الذين يتبعون الأسلوب التعليمي وذلك ما تبرره النسبة المئوية المقدره ب (91%)

نستنتج من هذه البيانات أن الإدارة لا تقدم توجيهات للأساتذة الذين يتبعون الأسلوب العلاجي في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وذلك لأن الأسلوب العلاجي غير متوفر نظرا لعدم توفر الأخصائيين العيادين والأرطوفونيين الذين يقدمون العلاج لهذه الفئة. تقدم الإدارة توجيهات للأساتذة بشأن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وذلك بنسبة قليلة مقارنة مع النسب الأخرى، هنا العمل بمبدأ الوقاية خير من العلاج ومحاولة تنمية قدرات الفرد المعاق بقدر الإمكان من طرف الأساتذة.

في حين نرى أن الأسلوب التعليمي الأكثر استعمالا، حيث تقدم الإدارة توجيهات بشأن إتباعه في دمج تلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وذلك لأن الأسلوب التعليمي يكون مصمما وفق مناهج مسطرة وهو من أهم الأساليب المعتمدة في عملية الدمج.

حيث تعمل المدرسة على إتاحة فرص التعليم لجميع هؤلاء التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بإتباعها لأسلوب التعليم مع هذه الفئة وتقديم توجيهات لهم وبالتالي الحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على وجود الإعاقة لديهم، فهم مصدر فعال في تقدم ورفي المجتمع.

جدول رقم (12) توزيع مفردات العينة حسب نوع الإعاقة ونوع الصعوبات التي تواجه الأساتذة في عملية

الدمج

النسبة	المجموع	ضعف عقلي شديد		توحد		عملية الزرع القوقعي		ضعف عقلي متوسط		إعاقة حركية		
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
32.5%	13	78.5	11	20%	1	0%	0	12.5%	1	00%	00	غياب التواصل مع الفرد المعاق
20%	08	21.4	03	20%	1	25%	1	25%	2	12%	01	غياب التكوين في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة
47%	19	00%	0	60%	3	75%	3	62.5%	5	88%	08	صعوبات بدرجة أقل
100%	40	100	14	100%	5	100%	4	100%	8	100%	09	المجموع

من خلال إجابات المبحوثين يتضح أن التلاميذ المعاقين حركيا لا يعانون أساتذتهم من صعوبات كبيرة تذكر وذلك ما تبرره النسبة المقدرة ب (88%)، في حين أن نسبة (12%) من الأساتذة أرجعوا الصعوبات إلى غياب التكوين في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة. في حين أن التلاميذ الذين يعانون من ضعف عقلي متوسط صرحوا أساتذتهم بأنهم يواجهون صعوبات أخذت نسبا متفاوتة، حيث أن صعوبة عدم التواصل معهم تمثل نسبة (12.5%)، من مجموع العينة، في حين أن صعوبات بدرجة أقل تمثل النسبة الأكبر والمقدرة ب (62.5%)، وصعوبة غياب التكوين في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة تقدر (25%). أما تلاميذ (الصم البكم) الذين استفادوا من عملية الزرع القوقعي فقد صرح أساتذتهم بأنهم يواجهون صعوبات بدرجة أقل وذلك ما تؤكدته النسبة المئوية المقدرة ب (75%)، في حين أن تلاميذ التوحد صرح أساتذتهم بأنهم يواجهون صعوبة التواصل معهم نسبة (20%) ويواجهون صعوبة غياب التكوين في مجال تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، في حين يواجهون صعوبات أقل بنسبة (60%)، أما التلاميذ الذين يعانون من ضعف عقلي شديد فقد صرح الأساتذة بأنهم يواجهون معهم صعوبة في التواصل وذلك ما تؤكدته النسبة المئوية المقدرة ب (78.5%)

نستنتج من هذه البيانات أن أغلب الأساتذة يواجهون صعوبات بدرجة أقل والمتمثلة في الآثار النفسية السلبية نتيجة التحاق الفرد المعوق بالمدارس العادية، والشعور بالخوف والرهبنة الذي ينتاب التلاميذ عند رؤية الفرد المعوق وذلك ينعكس سلبا على المعوق الذي يصبح عدوانيا كذلك تؤثر بعض العاهات في القدرة على استيعاب الدروس، فيعمل الأساتذة جاهدين على التخلص من هذه الصعوبات والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ في التعليم، في حين أن التلاميذ الذين يعانون من ضعف عقلي شديد فيعمل الأساتذة على خلق جو من التفاعل بينه وبين أقرانه حتى يحقق نوع من التفاعل بينهم وبالتالي يحصل تكيف الفرد المعاق داخل المدرسة.

جدول رقم (13) توزيع مفردات العينة حسب نوع الإعاقة والطرق المتبعة في الدمج

نوع الإعاقة طرق المتبعة في الدمج	حركية		ضعف عقلي متوسط		زراعي القوقعة السمعية (صم البكم)		توحد		ضعف عقلي شديد		النسبة	المجموع
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
نعم	88.88	08	100	08	50	2	40	2	7.14	1	52.5	21
لا	11.11	01	0	00	50	2	60	3	92.85	13	47.5	19
المجموع	100	09	100	08	100	4	100	5	100	14	100	40

من خلال إجابات الباحثين يتضح أن الأساتذة يتبعون طرقا في الدمج مع التلاميذ الذين يعانون من (إعاقة حركية) وذلك بنسبة (88.88%)، ويتبع الأساتذة طرقا في الدمج مع التلاميذ الذين يعانون من (ضعف عقلي متوسط) وذلك بنسبة (100%)، في حين يصرح البعض الآخر على أنهم يتبعون طرقا في دمج التلاميذ الذين استفادوا من عملية الزرع القوقعي وذلك بنسبة (50%) أما بنسبة لتلاميذ التوحد فالأساتذة يتبعون طرقا في دمجهم في الأقسام العادية وذلك بنسبة (40%) ونسبة (60%) لا يتبعون طرقا في دمجهم، في حين صرح بمبحث واحد بأنه يتبع طرقا في دمج التلاميذ المصابون بضعف عقلي شديد وذلك ما تبرره النسبة المئوية المقدرة ب(7.14%) ونسبة (92.85%) من الباحثين صرحوا بأنهم لا يتبعون طرقا فيدمج هؤلاء التلاميذ.

نستنتج من هذه البيانات أن إتباع طرق في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة يختلف باختلاف نوع الإعاقة، فتلاميذ الإعاقة الحركية يستطيع الأساتذة إتباع طرقا لدمجهم وذلك لأن المعاقين حركيا قدراتهم العقلية سليمة، حيث يتعرض الأساتذة إلى مشاكل مع هذا النوع من الإعاقة وأكثر هذه المشاكل هي مشاكل نفسية نتيجة إحساسهم بقصورهم الجسدي فيعمل الأساتذة جاهدين على إزالة هذا النوع من المشاكل. في حين أن التلاميذ المصابين (بضعف عقلي متوسط) يتبع معهم

أساتذتهم طرقا في الدمج وذلك بالمعاملة الخاصة معهم بالرغم من أن هؤلاء التلاميذ لديهم مشكلات في القدرة على الانتباه والتركيز، إلا أن الأساتذة يعملون جاهدين بإتباع العديد من الطرق من أجل إتاحة الفرصة أمام هؤلاء التلاميذ وتحقيقهم لمبدأ تكافؤ الفرص.

أما التلاميذ الذين استفادوا من عملية الزرع القوقعي، فنسبة (50 %) من الأساتذة يتبعون معهم طرقا وذلك بمساعدة الأطفوني، ذلك لأن هؤلاء التلاميذ حدثت لهم الإعاقة قبل تعلم اللغة واكتسابها أي ما قبل السن الثالثة من العمر، ويتميز هؤلاء التلاميذ بعدم الكلام لأنهم لم يتمكنوا من سماع اللغة، فيتم التعامل معهم بالإشارات وبالرغم من كل ذلك فقد استطاع الأساتذة بدمج هذه الفئة داخل الأقسام العادية، وأما النسبة المتبقية (50 %) من المبحوثين لا يتبعون طرقا مع هذه الفئة وقد صرح هؤلاء المبحوثين أثناء قيامنا للدراسة الميدانية أن السبب في عدم إتباع طرق يعود إلى الظروف المادية لهؤلاء التلاميذ؛ فلا يستطيع أولياءهم تجديد القوقعة المزروعة والتي يجب تجديدها كل ثلاث أشهر ويقدر ثمنها ثلاثون ألف دينار جزائري فيعجز الآباء على توفير هذا المبلغ شهريا، وعدم تجديدها يسبب عائقا كبيرا أمام دمج هؤلاء التلاميذ. إضافة إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في عرقلة أو نجاح هذه العملية فهؤلاء التلاميذ يجب أن يحصلوا على تعزيز لغوي كاف من الآخرين. بالإضافة إلى عدم اهتمام الدولة بهذه الفئة وذلك من خلال عدم إعانة هؤلاء التلاميذ، وعدم التسريع في عملية الزرع القوقعي المبكر للأفراد الذين أصيبوا بإعاقة سمعية ما قبل تعلم اللغة.

أما تلاميذ التوحد فأغالب الأساتذة لا يتبعون طرقا في دمجهم وقد يكون ذلك راجع إلى نقص الإمكانيات لأن هؤلاء التلاميذ يختلفون عن التلاميذ العاديين. فعندما يريد الأستاذ تعليمهم الحروف فيستعمل تجسيم الأشكال في الحروف، وكذلك أسماء الحروف، فعندما لا تتوفر هذه الوسائل لا يستطيع الأستاذ مباشرة العمل أو تفعيل البرنامج لهؤلاء التلاميذ، أو قد يكون السبب في عدم إتباع طرق إلى نقص تكوين الأساتذة في مجال تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي لا يستطيع الأستاذ التواصل مع هؤلاء التلاميذ.

في حين أن التلاميذ الذين يعانون من ضعف عقلي شديد أتضح من خلال إجابات المبحوثين عدم إتباع طرق معهم وذلك ما تبرره النسبة المئوية المقدرة (92.85) وذلك لطبيعة هذه الإعاقة فهم يعانون من قصور أو توقف في نمو الذكاء وبالتالي نقص في القدرات إلا أن الأساتذة استطاعوا تحقيق نوع من التكيف لهؤلاء الأفراد وذلك بإعطائهم الحرية داخل القسم والعمل على تحقيق جو من التفاعل بينهم وبين أقرانهم العاديين.

13- الاستنتاج العام:

انطلاقاً من الفرضية العامة للدراسة والمتمثلة في " تؤثر الاستراتيجيات المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية " تظهر مايلي:

- الإجراءات المعتمدة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية
- البرامج المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية.
- الإمكانيات المتاحة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية.

تداخل وتفاعل كل هذه المتغيرات ينتج:

الاستراتيجيات المتبعة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، وعن مساهمة الإجراءات والبرامج والإمكانيات المتاحة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وبالتالي تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم.

من خلال دراستنا الميدانية للمدارس الابتدائية لمدينة الجلفة، تم استنتاج مايلي:

- وجود أغلب فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية وهذا دليل على قبول هؤلاء الأفراد داخل الأوساط الدراسية وتحقيقاً بمبدأ الدمج وتكافؤ الفرص في التعليم، حيث يقوم الأساتذة بإتباع طرق في دمجهم مع أقرانهم العاديين وذلك حسب نوع إعاقة التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة فمنهم من يستطع مواصلة الأنشطة التعليمية والتربوية برفقة التلاميذ العاديين ومنهم من يحتاج إلى معاملة خاصة، حيث يعمل الأساتذة جاهدين إلى إعطاء الحرية لهذه الفئة حتى يستطيعوا أن يتكيفوا، ويتم تطبيق هذه الطرق داخل المدرسة، حيث يستخدم الأسلوب التعليمي مع التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من أجل تحقيق عملية الدمج الأكاديمي .

تقوم الإدارة بتقديم توجيهات للأساتذة بشأن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية، ويتبع الأساتذة خطوات في دمج هؤلاء التلاميذ بدءاً بتشخيص وتقييم الحالات التي تتم عملية الدمج كل حسب حالته منهم من يندمج بسهولة (الإعاقة الحركية، ضعف عقلي متوسط) منهم من يحتاج إلى متابعة من طرف الأخصائي النفسي، الأطفوني (التلاميذ الذين استفادوا من عملية الزرع القوقعي (الصم البكم)) وذلك في أقسام خاصة ملحقة بالمدرسة.

-خاتمة ومقترحات:

يعتبر دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية أحد الخطوات المتقدمة التي أصبحت برامج التأهيل المختلفة تنظر إليها كهدف أساسي لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة حديثاً.

ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن للدمج قواعد وشروط علمية لا بد أن تتوافر قبل وأثناء تطبيقه، كما وأن رغم وجود المعارضين فإن مبدأ الدمج أصبح قضية تربوية ملحة في مجال التربية الخاصة، ولعل أكثر ما ينشئه المعارضون لمبدأ الدمج هو حرمان التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة من التسهيلات والخدمات والرعاية الخاصة سواء التربوية أو النفسية أو الاجتماعية أو مساعدات أخرى، لكن حتى يضمن مقدمي الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصة نجاح الدمج وتقبله على المستوى الشعبي أو على مستوى صناع القرار، فلا بد من إتباع استراتيجيات لدمج هؤلاء الأفراد في الأقسام العادية لذلك يجب النظر في الإجراءات المتبعة وتخطيط دقيق للبرامج التي ترمى عملية الدمج وتوفير الإمكانيات المناسبة للدمج.

من خلال ما تقدم نخلص في النهاية إلى تقديم بعض التوصيات التي تمثل خلاصة لكل ما جاء، إذ تعتبر عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية من أهم العمليات التي تعمل على تقبل هؤلاء الأفراد في المدارس وفي المجتمع والنظر إليهم على أنهم أفراد عاديون لهم الحق في التعليم.

وتحقيقاً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لهؤلاء الأفراد يستحسن الأخذ بالاقترحات التالية:
■ التطبيق الحر في للتعليمات بشأن عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية..

■ العمل على تكييف كل الإجراءات الخاصة بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة، بمعنى نأخذ بعين الاعتبار معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في بعض النقائص، مما يدفعنا لمراعاتهم ومحاولة تهيئة إجراءات تناسبهم.

■ الاستعانة بالخبرات والكفاءات في مختلف التخصصات من بلدان أخرى قصد الاستفادة؛ أي الاستعانة بالبيئة الخارجية، الانفتاح على العالم الخارجي، بمسيرة كل المستجدات والتغيرات الحادثة.

■ وضع دورات تكوينية متواصلة للأساتذة في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة لما لها من أهمية حتى يتمكن الأستاذ من تقديم عمل جيد.

- الاعتماد على المبدأ الذي قام به "فريديريك تايلور" هو المؤهل العلمي في اختيار الأساتذة والإداريين، بمعنى اختيار أساتذة يكون بناء على شرط المؤهل العلمي..
- تكيف البرامج مع القدرات الأفراد مع محاولة تطويرها أكثر؛ جعل للبرنامج دورا وفعالية في العمل مع مراعاة النقص التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تدعيم العمل ببرامج متطورة ومكيفة للتمكن من العمل بشكل جيد.
- توفير الإمكانيات المناسبة للعمل، وبالأخص الأجهزة والوسائل المكيفة والضرورية المساعدة على دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية. ولعل أهم ملامح هذا الإعداد والترتيب للمدرسين يتلخص فيما يلي:
- تدريب المدرسين الأكفاء يعد أحد المفاتيح لنجاح البرنامج التعليمي الموجه للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، مازالت هناك أمور كثيرة لم تكتمل بعد وتحتاج إلى نقل الخبرات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- من الضروري أن يأخذ المدرسين في اعتبارهم مفهوم الحاجات التعليمية الخاصة أو النوعية للأطفال والمراهقين من المعاقين الذين يتم دمجهم في المدارس العادية، وأن يعمل المدرسون على إخفاء التسميات التصنيفية..
- العمل على تحديد الإعاقات القابلة للدمج.
- العمل على تهيئة البرامج والمناهج الدراسية المناسبة والتي تتيح لذوي الاحتياجات الخاصة فرص التعليم، وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والتربوية، ومهارات الحياة اليومية.

قائمة المراجع:

- اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة، (2005). مشروع حركة الدمج الشامل للتربية الخاصة في مصر، اليونيسكو.
- المغلوث فهد محمد، (1999). رعاية وتأهيل المعوقين، ب ط، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض.
- المهيري عبد القادر، (1984). القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي الفيائي، قرطاج، تونس: الشركة الوطنية
- أنجرس، موريس. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتدريبات العلمية تر: بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون، ط2، الجزائر: دار القصة للنشر.
- حلاوة. محمد السيد، (2008). الأسرة وأزمة الإعاقة العقلية، ب ط، الإسكندرية: مؤسسة حورص للنشر والتوزيع
- حنفي علي عبد النبي، (2000). العمل مع أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، عمان: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
- دليو فضيل، وغربي علي. (1999). أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة، الجزائر: منشورات جامعة منتوري.
- راضي عبد، المجيد طه. (2014). الدمج التربوي ومشكلات تعليم الأطفال المعاقين سمعيا في مدارس التعليم العام، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.
- زكي، حسين زيدان. (2009). الحماية الشرعية والقانونية لذوي الاحتياجات الخاصة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الكتاب القانوني، جامعة طمطم.
- شرف إسماعيل، (2000). تأهيل المعوقين، الأزيطة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،
- شقير زينب، محمود. (1999). سيكولوجية الفئات الخاصة، ب ط، القاهرة: مكتب النهضة المصرية
- صديقي نوال، (2022). تقييم الرصيد اللغوي للمتخلفين ذهنيا المتدرسين في المركز النفسي البيداغوجي رقم 1 بولاية المسيلة، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 7 العدد (1).
- غيث عاطف، (2005). قاموس علم الاجتماع، ب ط، الأزيطة الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- هلال أسماء، سراج الدين. (2009). تأهيل المعوقين، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة